جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

فى

التخطيط والتنمية المستدامة

4

« الغذاء وسبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية »

أ.د. سحر البهائى

أستاذ الاقتصاد الزراعى

INP الإصدار رقم (٤) - سبتمبر ٢٠٢٠

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

رئيس المعهد
أ.د. علاء زهران

رقم الايداع : 2020/19159

ISBN: 978.977.6691.67.9

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة رقم (4)

الغذاء وسبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية
تأليف/ سحر البهائي

الطبعه الأولى: معهد التخطيط القومي
2020

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر – جمهورية مصر العربية – ص ب 11765

0222621151 – 0222634747

Salah Salem intersection with Al Tayran st, Nasr City, Cairo, Egypt

www.inp.edu.eg

الطباعة والتنفيذ

معهد التخطيط القومي

الآراء الواردة في هذه السلسلة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر.

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني، وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة من أوراق السياسات في مجالات التخطيط والتنمية المستدامة، كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة القضايا الآنية والملحة التي تطرأ على الساحة في شتى المناحي، وتقييم آثارها وتداعياتها على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تحليل الأبعاد المختلفة للقضية محل الدراسة، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، من قبل الخبراء والمتخصصين بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

أدت التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم في المجالات التنموية المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والثقافية وغيرها، إلى مزيد من التشبيك والتعقيد في عملية التنمية وتحقيق أهدافها، لذا يتطلب الأمر متابعة مستمرة لكافة التطورات الحادثة، ودراسة المستجدات أو المتغيرات على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، والذي يستدعي بالضرورة إعادة النظر في قضايا التنمية المستدامة المختلفة وأولوياتها، ومن ثم قد تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات التنموية بما يتناسب مع ما يفرضه الواقع الجديد المتغير على الدوام. وهو ما يمكن أن تقدمه السلسلة الحالية من أوراق السياسات.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة، لدعمهم المستمر لكافة أنشطة ومنتجات المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية معدي أوراق هذه السلسلة، والتي تخضع للمراجعات والتدقيق من قبل المراكز العلمية المختصة بالمعهد، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

الملخص

بدراسة أوضاع الغذاء في مصر، ونسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، تم تحديد كميات الفجوات الغذائية للسلع التي تعاني من عدم قدرة الإنتاج المحلى على تلبية احتياجاتها الاستهلاكية لكل سلعة على حدة، وأسباب هذه الفجوات، ومقترحات لتحسينها.

استطاعت مصر تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية بلغ حوالي 117% للفواكه، 107% للخضروات، 100% للبيض، 97% في اللحوم البيضاء، وحوالي 96% في الأرز، 87.4% في الألبان ومنتجاتها، 84.5% في الأسماك، 71% في السكر، وحوالي 50.3% في اللحوم الحمراء خلال عام 2018.

هناك بعض السلع تسعي الدولة جاهدة لتحسين نسب الاكتفاء الذاتي منها، وهى كل من القمح بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منه حوالي 42.3%، والذرة الشامية حوالي 50.3%، والفول البلدي حوالي 10.5%، والعدس حوالي 0.7%، والزيوت النباتية حوالي 13.3% خلال نفس العام.

يلاحظ أن معظم السلع الغذائية النباتية والتي تعانى من تدني في نسب الاكتفاء الذاتي تشكل المصدر الرئيسي للغذاء الذي يتناوله الفرد في مصر، حيث بلغ متوسط نصيبه منها حوالي 499.4 كجم/سنة، بما يعادل 83.5% من متوسط الغذاء الذي يتناوله في السنة والمقدر بحوالي 598.2 كجم/سنة، بينما بلغ متوسط ما يتناوله الفرد المصري من المنتجات الحيوانية حوالي 86.9 كجم/سنة، وحوالى 11.9 كجم/ سنة من المنتجات السمكية.

يُعزى تدنى نسب الاكتفاء الذاتي لهذه السلع للعديد من الأسباب منها عدم وضوح السياسة السعرية والتسويقية للمحاصيل مما ساهم في عدم وضوح الرؤية للمزارعين، وعدم تشجيعهم على زيادة المساحات المنزرعة، مما ترتب عليه تناقص الإنتاج المحلي لهذه السلع مقابل زيادة في الكميات المستهلكة الأمر الذي ساهم في تفاقم كمية الفجوات الغذائية لهذه السلع.

كما أن هناك مشكلة تواجه زراعة القمح تحديدًا، وتُسبّب تراجع مساحته، وهي المنافسة بينه وبين البرسيم والبنجر. بالنسبة للبرسيم، يحتاجه المزارعون لتغذية الثروة الحيوانية، كما أن ارتفاع أسعاره يُغري الكثيرين على زراعته لبيعه لأصحاب الثروات الحيوانية، وبالنسبة للبنجر تدعم زراعته شركات السكر. يذكر أن العائد الفداني للقمح بلغ حوالي 2,142 جنيه/فدان عام 2018، مقارنةً بالعائد الفداني للبرسيم والذي بلغ حوالي 5,713 جنيه/فدان ولبنجر السكر والذي بلغ 5,414 جنيه/فدان.

يمكن تحسين نسب الاكتفاء الذاتي للمحاصيل التي تعاني من فجوات غذائية، بإتباع أسلوب الزراعة التعاقدية بصفة عامة لمساعدة وحماية المزارعين من مخاطر التقلبات في أحوال أسواق المنتجات الزراعية وضمان حصولهم على عائد مجزى نظير زراعتهم. حيث يتم توقيع عقود بين المزارع وجهة الشراء يحدد فيها السعر والكمية المقرر بيعها، كما أن تطبيق منظومة الزراعات التعاقدية يحقق التنمية الزراعية المستدامة التي تنص عليها رؤية مصر 2030.

التوسع الرأسي لزيادة إنتاجية هذه المحاصيل، من خلال استنباط أصناف جديدة أكثر مقاومة للظروف الجوية وأعلى إنتاجية، وذات احتياجات مائية قليلة، مع تغيير في طرق الزراعة لطرق أفضل في الإنتاجية، ونظم أحدث في الري.

الالتزام بتطبيق حزم التوصيات الفنية الخاصة بكل محصول وخاصة الفول البلدي والعدس.

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي الدعامة الأساسية للبنيان الاقتصادي والاجتماعي فهو يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، ويرتبط بمختلف أنشطته أكثر من نصف عدد السكان سواء في النشاط الإنتاجي أو التسويقي أو التصنيعي، ويتعاظم دور الزراعة في الوقت الحالي لان قضية الغذاء تعد من أهم القضايا الاستراتيجية الحيوية ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمصر.

وبالرغم من أن الدولة استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع، إلا أن هناك بعض السلع تسعي الدولة جاهدة لتحسين نسب الاكتفاء الذاتي منها، ولتعرف على هذه السلع وسبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي منها، سوف نلقي نظرة مختصرة على أوضاع الغذاء في مصر خلال عام 2018 (أحدث بيانات متوفرة)، ثم نتناول بالتفصيل تحديد نسب الاكتفاء الذاتي للسلع التي تعاني من فجوات بين الكميات المنتجة منها والكميات المستهلكة، وأسباب هذه الفجوات، ومقترحات تحسينها.

1- أوضاع الغذاء في مصر

تعتبر المنتجات الغذائية نباتية المصدر الغذاء الرئيسي الذي يتناوله الفرد في مصر، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو 499.4كجم/سنة، بما يعادل 83.5% من متوسط الغذاء الذي يتناوله الفرد في السنة والمقدر بحوالي 598.2كجم/سنة، وتأتي المنتجات الغذائية الحيوانية في المرتبة الثانية بمقدار 86.9 كجم/سنة، ثم المنتجات السمكية بمقدار 11.9 كجم/سنة وذلك عام 2018. وبمقارنة متوسط نصيب الفرد المصري من السلع الغذائية النباتية المختلفة بنظيره العالمي خلال عام 2018، يلاحظ أن متوسط نصيبه من القمح ودقيقه والذي بلغ حوالي 145.7 كجم يعادل أضعاف المتوسط العالمي والبالغ 66.8 كجم، ويعادل نحو 62.3% من المتوسط العالمي من الأرز، ونحو 123% من السكر، ونحو 73.8% من الزيوت النباتية. شكل رقم (1) وعلى مستوى المنتجات الغذائية الحيوانية، وجد أن متوسط نصيب الفرد المصري قد بلغ حوالي 23.9% من المتوسط العالمي بالنسبة للحوم الحمراء، ومن اللحوم البيضاء حوالي 26.9%، وحوالي 58.6% من الأسماك، 53.0% من الألبان ومنتجاتها، وذلك خلال عام 2018. شكل رقم (2) هذا النمط الغذائي يحتاج إلى تطوير لتحسين مستويات التغذية وزيادة نصيب الفرد من السلع ذات القيمة الغذائية العالية.

2- - الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

يعبر مفهوم الاكتفاء الذاتي عن مدى مساهمة الإنتاج المحلي من سلعة ما بالدولة في الكمية المستهلكة منها، ويقاس كميًا بالنسبة لسلعة ما في سنة معينة بإنتاجها المحلي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك منها. وعلى مستوي السلع الغذائية النباتية يلاحظ تناقص نسب الاكتفاء الذاتي خلال عام 2018 مُقارنةً بعام 2015(تمت المقارنة مع عام 2015 لبيان التغيرات الحادثة في مستويات الإنتاج والاستهلاك خلال 3 سنوات على الأقل) لكل من القمح من حوالي 52.2% عام 2015 إلى حوالي 42.3% عام 2018، والفول البلدي من حوالي 30.1% إلى 10.5%، وللعدس من 1.8% إلي 0.6%، وللزيوت النباتية من 36.9%

شكل رقم (1): متوسط نصيب الفرد المصري (كجم/سنة) من السلع الغذائية النباتية خلال عام 2018 مقارنةً بنظيره العالمي

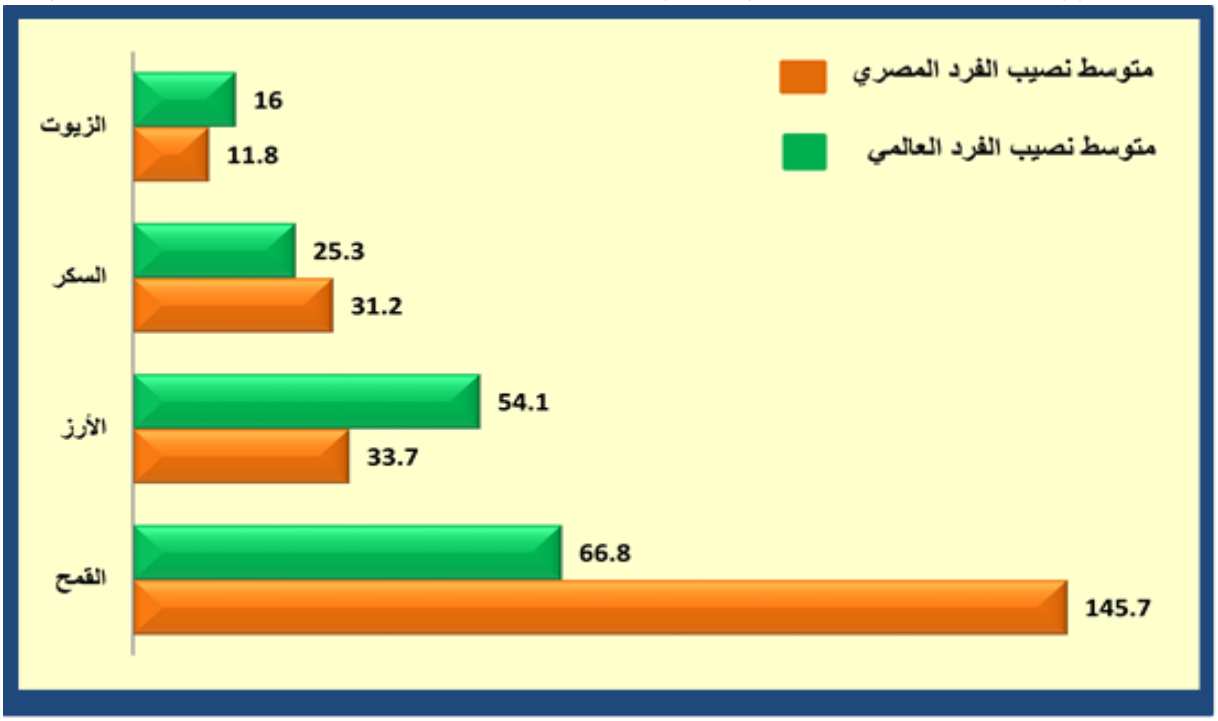

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2019، تحت النشر.

شكل رقم (2): متوسط نصيب الفرد المصري (كجم/سنة) من السلع الغذائية الحيوانية خلال عام 2018 مقارنةً بنظيره العالمي

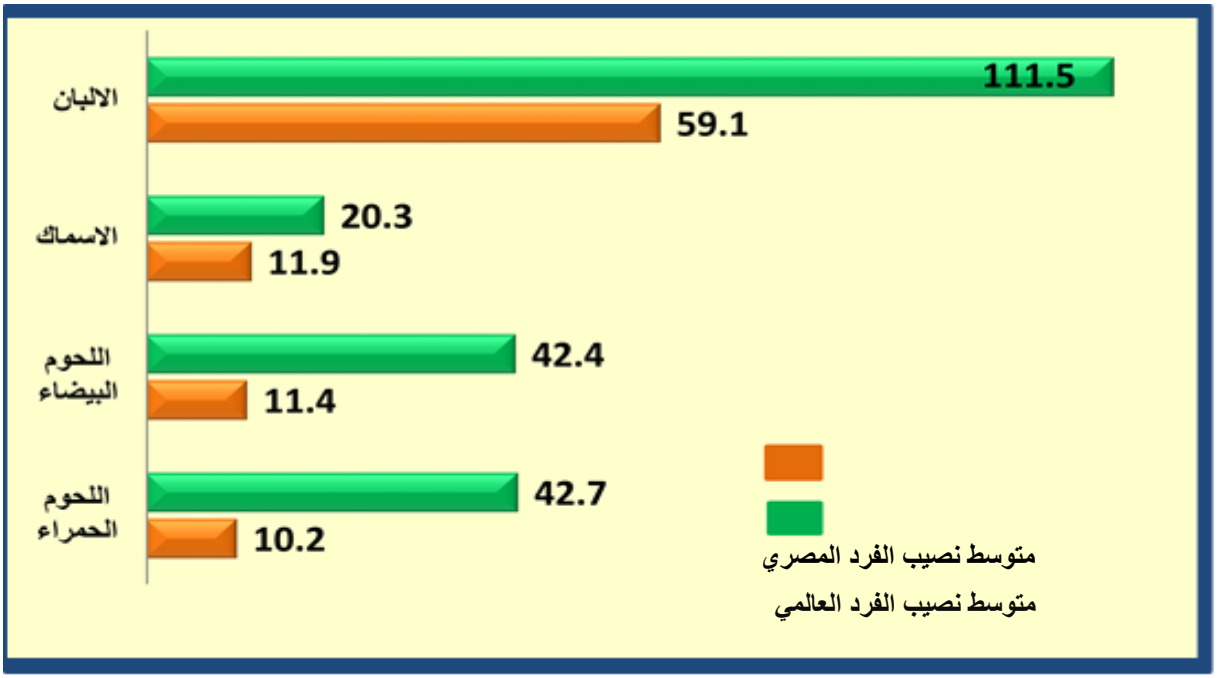

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2019، تحت النشر.

إلى حوالي 13.3%، وللأرز من 103.9% إلى حوالي 96%، وللذرة الشامية من 54.2% إلى حوالي 50.3%، بينما تزايد للسكر من حوالي 39.6% إلى حوالي 71%. شكل رقم (3).

وفيما يختص بالسلع الغذائية الحيوانية خلال عام 2018 مُقارنةً بعام 2015، فنجد أن البيض حقق اكتفاء ذاتي بلغ 100% خلال عامي 2015، و2018، وتزايدت نسبة الاكتفاء الذاتي لكل من الألبان ومنتجاتها واللحوم البيضاء من حوالي 79.5% ، 93.4% عام 2015 إلى حوالي 87.4%، 97% عام 2018 على الترتيب، وتناقصت لكل من الأسماك، واللحوم الحمراء من حوالي 84.6 %، 56.4% عام 2015 إلى حوالي 84.5%، 50.6% على الترتيب. شكل رقم (4).

مما سبق يتضح أن السلع التى تعانى من انخفاض فى نسب الاكتفاء الذاتى فى مصر هى كل من القمح، والذرة الشامية، والفول البلدي، والعدس، والزيوت النباتية على مستوى السلع الغذائية النباتية، واللحوم الحمراء على مستوى المنتجات الغذائية الحيوانية.

شكل رقم (3): نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع النباتية خلال عامي 2015، 2018

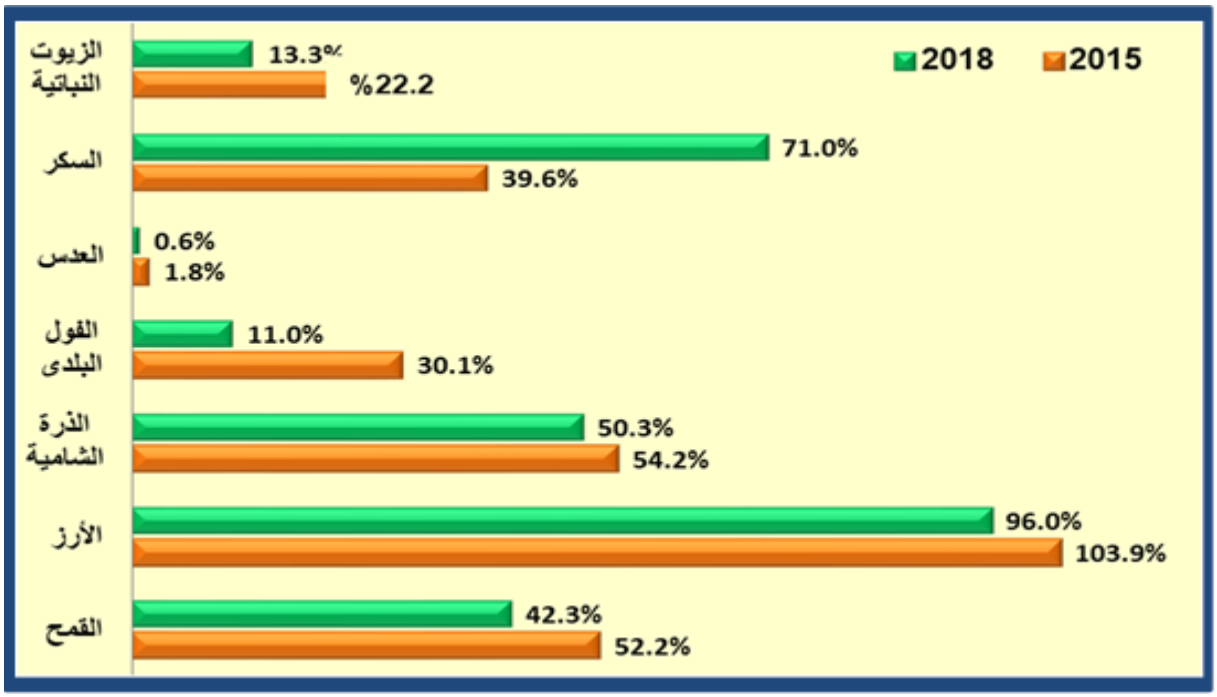

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2019، تحت النشر.

شكل رقم (4): نسب الاكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الحيوانية خلال عامي 2015، 2018

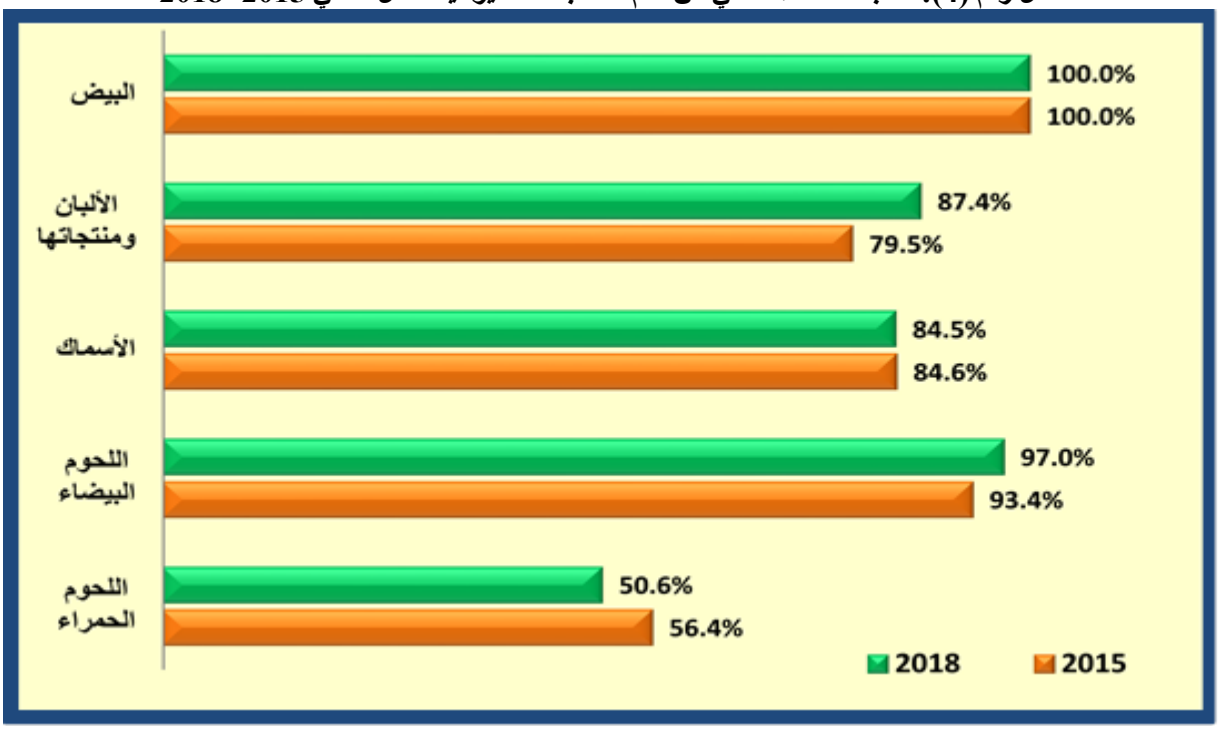

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2019، تحت النشر.

نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في مصر خلال عام 2018

3- سبل تحسين الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية

3-1 القمح

3-1-1 الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك القمح

يشير جدول رقم (1) إلى كميات الإنتاج المحلى والكميات المستهلكة ونسب الاكتفاء الذاتي، والكميات المستوردة من القمح، وذلك خلال الفترة 2015-2018 حيث يتبين منه ما يلي:

تناقص نسب الاكتفاء الذاتي من القمح من حوالي 52.2% عام 2015 إلى حوالي 42.3% عام 2018 الأمر الذى يعكس زيادة الاعتماد على الاستيراد لتغطية العجز في الإنتاج المحلي من حوالي 47.8% إلى حوالي 57.7%، ويرجع تناقص نسب الاكتفاء الذاتي من القمح إلى:

تناقص كمية الإنتاج المحلي منه من حوالي 9.6 مليون طن عام 2015 إلى حوالي 8.3 مليون طن عام 2018. مقابل زيادة في الكمية المستهلكة من حوالي 18.4 مليون طن عام 2015 إلى حوالي 19.7 مليون طن عام 2018، مما ترتب عليه زيادة كمية الفجوة الغذائية من 8.8 مليون طن عام 2015 إلى حوالي 11.4 مليون طن عام 2018، وبالتالي تراجعت نسب الاكتفاء الذاتي. شكل رقم (5)

ويعود تناقص الإنتاج المحلي للقمح بالدرجة الأولي لتناقص المساحات المزروعة من حوالي 3.4 مليون فدان عام 2015 إلى حوالي 3.1 مليون فدان عام 2018 وفقًا لبيانات نشرة الإحصاءات الزراعية.

ويرجع تناقص المساحات المزروعة من القمح للسعر المحدد للأردب، والذي لم يشجع المزارعين على زيادة المساحات (المزارع المصري يحدد المساحات المنزرعة خلال العام القادم استرشادًا بسعر أردب الموسم السابق)، يذكر أن تسعيرة أردب القمح للموسم السابق بلغت 685 جنيها لأردب القمح الأعلى درجة نقاوة بدرجة 23.5، وذلك قبل موافقة مجلس الوزراء على تحديد سعر القمح للعام 2020 والمحدد بقيمة 700 جنيه للأردب لدرجة نقاوة 23.5 قيراط.

كما أن هناك مشكلة تواجه زراعة القمح، وتُسبّب تراجع مساحته، وهي المنافسة بينه وبين البرسيم والبنجر. بالنسبة للبرسيم، فيحتاجه المزارعون لتغذية الثروة الحيوانية، كما أن ارتفاع أسعاره يُغري الكثيرين على زراعته لبيعه لأصحاب الثروات الحيوانية، والأغنام، والماعز. وبالنسبة للبنجر تدعم زراعته شركات السكر.

يذكر أن العائد الفداني للقمح بلغ حوالي 2,142 جنيه/فدان عام 2018، مقارنةً بالعائد الفداني للبرسيم والذي بلغ حوالي 5,713 جنيه/فدان ولبنجر السكر والذي بلغ 5,414 جنيه/فدان.

جدول رقم (1): تطور نسب الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الفترة 2015-2018

البيان	الإنتاج المحلى (ألف طن)	الكميات المستهلكة (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي	كمية الواردات (ألف طن)
2015	9,608	18,411	%52.2	9,001
2017	8,421.1	19,707	%42.7	12,061
2018	8,348.6	19,714	%42.3	12,390

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

شكل رقم (5): تطور كمية الفجوة الغذائية (مليون طن) للقمح خلال الفترة 2015-2018

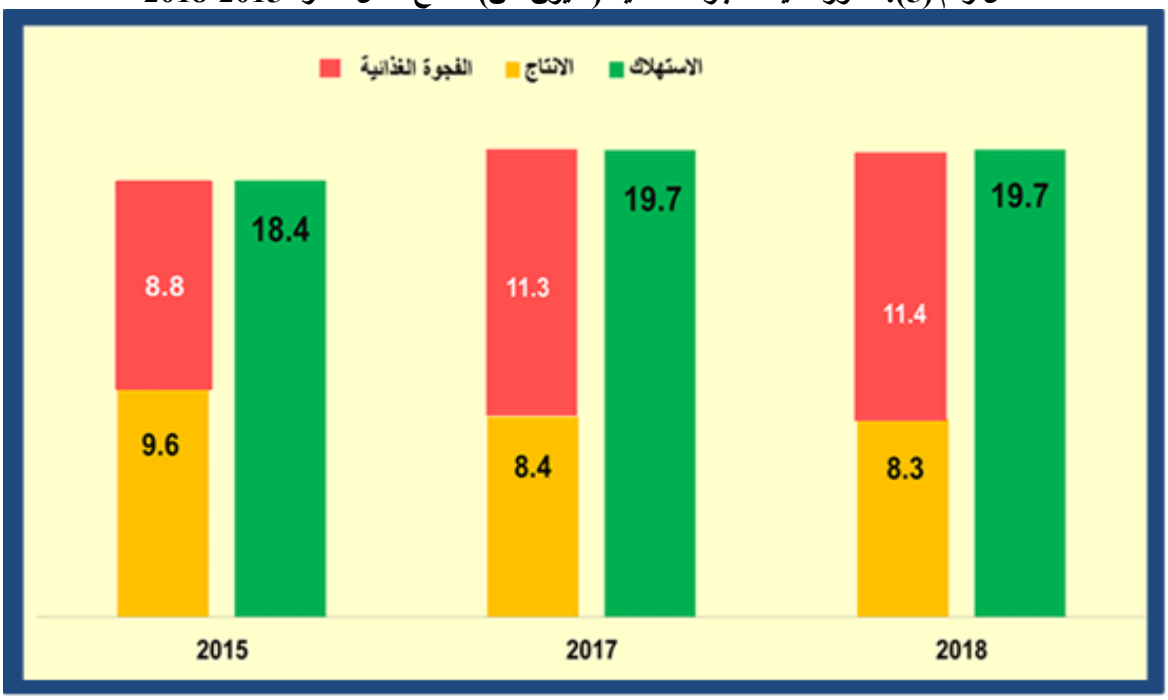

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

3-1-2 سبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من القمح

تحديد سعر ضمان مجزى لأردب القمح

للتغلب على مشكلة السعر لابد من تحديد سعر ضمان مجزى لأردب القمح، والإعلان عنه قبل الزراعة للموسم الجديد وليس أثناء الحصاد لتحفيز المزارع علي زراعة القمح قبل الموسم بالاعتماد على التقيّد بالمادة 29 من الدستور[1] وشراء الأقماح بهامش ربح بدلًا من اعتماد السعر العالمي كمعيار.

الزراعة التعاقدية

الزراعة التعاقدية للقمح مثل بنجر السكر ليضمن المزارع تسويق محصوله، حيث تهدف منظومة الزراعة التعاقدية بصفة عامة مساعدة وحماية المزارعين من مخاطر التقلبات في أحوال أسواق المنتجات الزراعية وضمان حصولهم على عائد مجزى نظير زراعتهم. حيث يتم توقيع عقود بين المزارع وجهة الشراء يحدد فيها السعر والكمية المقرر بيعها، كما أن تطبيق منظومة الزراعات التعاقدية يحقق التنمية الزراعية المستدامة التي تنص عليها رؤية مصر 2030 .

---

[1] مادة 29
الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني. وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوي معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل علي تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما.
وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، وذلك كله علي النحو الذي ينظمه القانون

تقليل الفاقد من القمح

تقليل الفاقد من القمح سواء أثناء الحصاد أو في المخابز (بلغت كمية الفاقد 1.9 مليون طن عام 2018) من خلال توعية المزارعين والمواطنين عن طريق الإرشاد الزراعي والإعلام.

التوسع الرأسي لزيادة الإنتاجية

التوسع في استنباط أصناف جديدة من القمح أكثر مقاومة للظروف الجوية وأعلى إنتاجية (ويتطلب ذلك الاهتمام بمراكز البحوث الزراعية وتحفيزها لسرعة استنباط وتوفير هذه الأصناف)، وتغيير طرق الزراعة لطرق أفضل في الإنتاجية كالزراعة علي مصاطب والري بالتنقيط وتحسين جودة الأراضي.

زيادة المساحات المنزرعة

يمكن زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من خلال خفض المساحة المنزرعة بالبرسيم المستديم لزراعتها قمح في مقابل تعويض الحيوانات بالأعلاف غير التقليدية. يذكر أن المياه المستخدمة لري فدان برسيم تكفى لري ثلاثة أفدنة من القمح تقريباً ونحن في أشد الحاجة إلى كل نقطة مياه. التوسع في إدخال زراعة القمح في الأراضي الجديدة.

توفير الأعلاف غير التقليدية

توفير الأعلاف الخاصة بالإنتاج الحيواني، حيث ترتب على ارتفاع سعر أعلاف المواشي زيادة مساحات البرسيم على حساب القمح وطحن القمح كعلف ماشية.

مقاومة الحشائش

من خلال اختيار تقاوي قمح خالية من بذور حشيشة الزمير، وعدم التسميد بسماد بلدي، يحمل روث مواشٍي تغذت على هذه الحشيشة. فضلًا عن المكافحة اليدوية فور ظهور هذه الحشيشة، التي تظهر غالبا أعلى من نباتات القمح.

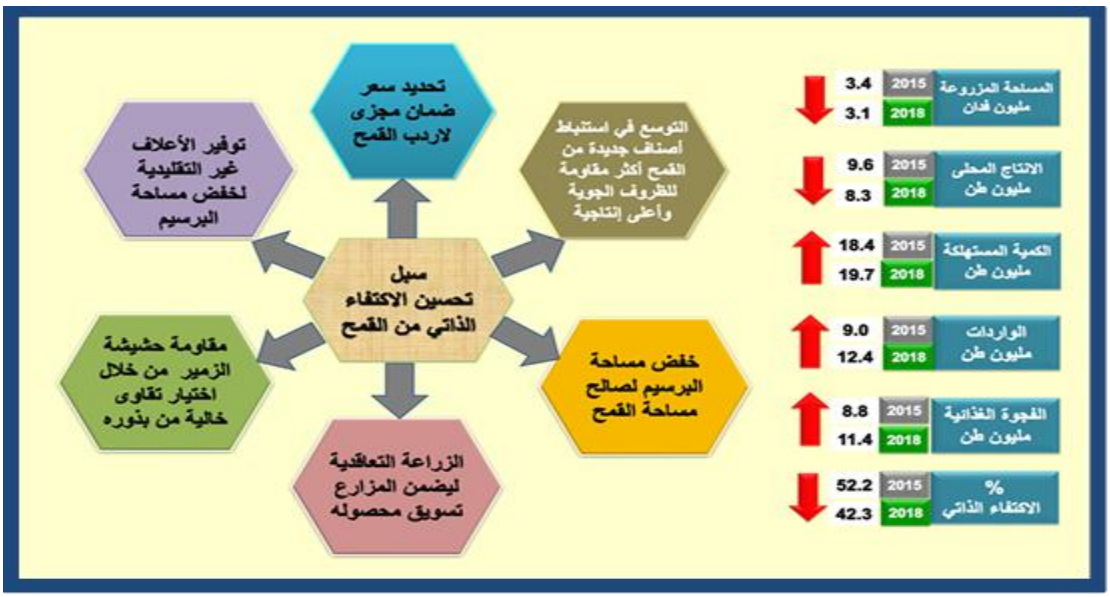

2-3 الذرة الشامية

1-2-3 الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة الشامية

يشير جدول رقم (2) إلى كميات الإنتاج المحلى والكميات المستهلكة ونسب الاكتفاء الذاتي، والكميات المستوردة من الذرة الشامية، وذلك خلال الفترة 2015-2018 حيث يتبين منه ما يلي:

تناقصت نسب الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية من حوالي 54.2% عام 2015 إلى حوالي 50.3% عام 2018، مما ترتب عليه زيادة الاعتماد على الاستيراد لتغطية العجز في الإنتاج المحلى من حوالي 45.8% إلى حوالي 49.7%، ويرجع تناقص نسب الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية إلى:

زيادة الكمية المستهلكة بحوالي 14.2% خلال عام 2018 مقارنة بالكمية المستهلكة عام 2015، في المقابل زاد الإنتاج المحلي بحوالي 5.7% مما ترتب عليه تناقص نسب الاكتفاء الذاتي وزيادة الكميات المستوردة لسد الفجوة الغذائية والتي تزايدت من حوالى 6.8 مليون طن عام 2015 إلى حوالي 8.4 مليون طن عام 2018. شكل رقم (6)

جدول رقم (2) : تطور نسب الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية خلال الفترة 2015-2018

البيان	الإنتاج المحلى (ألف طن)	الكميات المستهلكة (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي	كمية الواردات (ألف طن)
2015	8,060	14,877	%54.2	6,820
2017	7,818	16,627	%47	8,815
2018	8,543	16,988	%50.3	8,454

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019..

شكل رقم (6) : تطور كمية الفجوة الغذائية (مليون طن) للذرة الشامية خلال الفترة 2015-2018

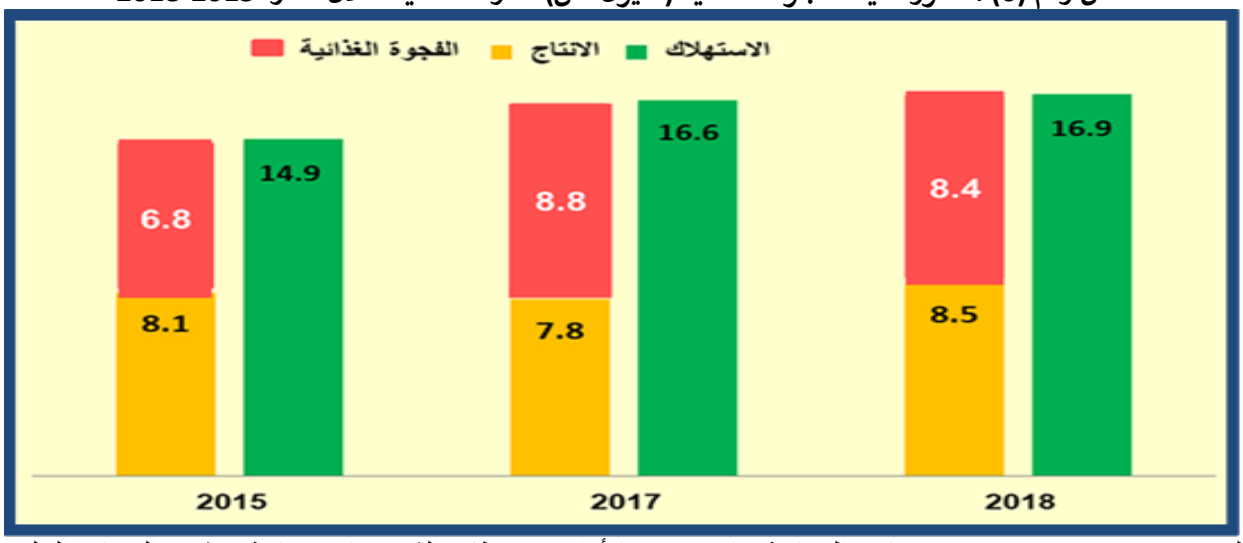

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

2-2-3 سبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية

يستخدم محصول الذرة الشامية على نطاق واسع في الريف المصري حيث يدخل في صناعة الخبز (الذرة البيضاء) بنسبة 20٪، ويشكل حجر الزاوية الأساسي في إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن(الذرة الصفراء)، ويساهم في صناعة الأعلاف بنسب تصل إلي 70%، كما يعتمد عليه في بعض صناعة الزيوت، فضلًا عن أنه يمتاز بقلة استهلاكه للمياه، ومنخفض التكاليف، وتصلح زراعته في معظم الأراضي الزراعية بمصر، وهو المنافس القوي لزراعة الأرز، المتهم الأول وسط المحاصيل الصيفية باستهلاك المياه، لذا فإن زراعة الذرة بكميات كبيرة تحل معظم المشاكل الغذائية التي تعاني منها مصر، ويحتاج لتحسين نسب الاكتفاء منه ما يلي:

الزراعات التعاقدية

التوسع في تطبيق أسلوب الزراعة التعاقدية شريطة أن يكون التعاقد أطرافه المزارع، واتحاد منتجي الدواجن، واتحاد منتجي الذرة، والحكومة كطرف ثالث مهم، للتنسيق في وضع الأسعار الإسترشادية، مما يسمح بالتوسع في إنتاج الذرة وتشجيع المزارعين على زراعتها.

تقاوى عالية الجودة وزيادة مساحته المزروعة

توفير تقاوي الذرة عالية الجودة بكميات مناسبه وأسعار معقولة، مع زيادة المساحات المزروعة منه، وتخصيص مساحات مناسبة من الأراضي المستصلحة الجديدة للتوسع في زراعته.

المتابعة الدورية لإعطاء جميع الإرشادات والتوصيات عن طرق الزراعة الصيفية والممارسات الجيدة حول طرق الري والتسميد لزياد الإنتاج.

مجففات الذرة

توفير مجففات الذرة للتغلب علي مشكلة التخزين، حيث يجب توفير مجفف لكل مساحة من الأرض المنزرعة بالذرة طبقا لقدرة وكفاءة المجفف.

حماية الإنتاج المحلى

تقنين وضع استيراد الذرة وفرض رسوم على الذرة المستوردة لحماية الإنتاج المحلي.

3-3 الفول البلدي

3-3-1 الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الفول البلدي

يشير جدول رقم (3) إلى كميات الإنتاج المحلى والكميات المستهلكة ونسب الاكتفاء الذاتي، والكميات المستوردة من الفول البلدي، خلال الفترة 2015-2018 حيث يتبين منه ما يلي:

بلغت نسب الاكتفاء الذاتي من الفول البلدي حوالي 30.1% عام 2015 تناقصت إلى حوالي 10.5% عام 2018، مما ترتب عليه الاعتماد بشكل أساسي على الاستيراد لتغطية العجز في الإنتاج المحلى من حوالي 69.9% إلى حوالي 89.5%.

وبالرغم من تدنى نسب الاكتفاء الذاتي من الفول البلدي إلا أنه يلاحظ تناقصها خلال الفترة المذكورة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى صغر حجم المساحات المنزرعة أساسًا والتي بلغت حوالي 87.8 ألف فدان عام 2015 تناقصت أيضا إلى حوالي 82.1 ألف فدان عام 2018. وفقًا لبيانات نشرة الإحصاءات الزراعية.

أي أن تناقص مساحته ترتب عليها تناقص الإنتاج، ومع زيادة الكمية المستهلكة منه كما يتضح من جدول رقم (3)، انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي مما ترتب عليه زيادة الكميات المستوردة منه لسد الفجوة الغذائية التي تزايدت من حوالي 279 ألف طن عام 2015 لحوالي 988 ألف طن عام 2018. شكل رقم (7)

جدول رقم (3): تطور نسب الاكتفاء الذاتي من الفول البلدي خلال الفترة 2015-2018

البيان	الإنتاج المحلى (ألف طن)	الكميات المستهلكة (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتى	كمية الواردات (ألف طن)
2015	120	399	%30.1	293
2017	170	846	%20	734
2018	116	1,104	%10.5	1,008

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

شكل رقم (7) : تطور كمية الفجوة الغذائية (ألف طن) الفول البلدي خلال الفترة 2015-2018

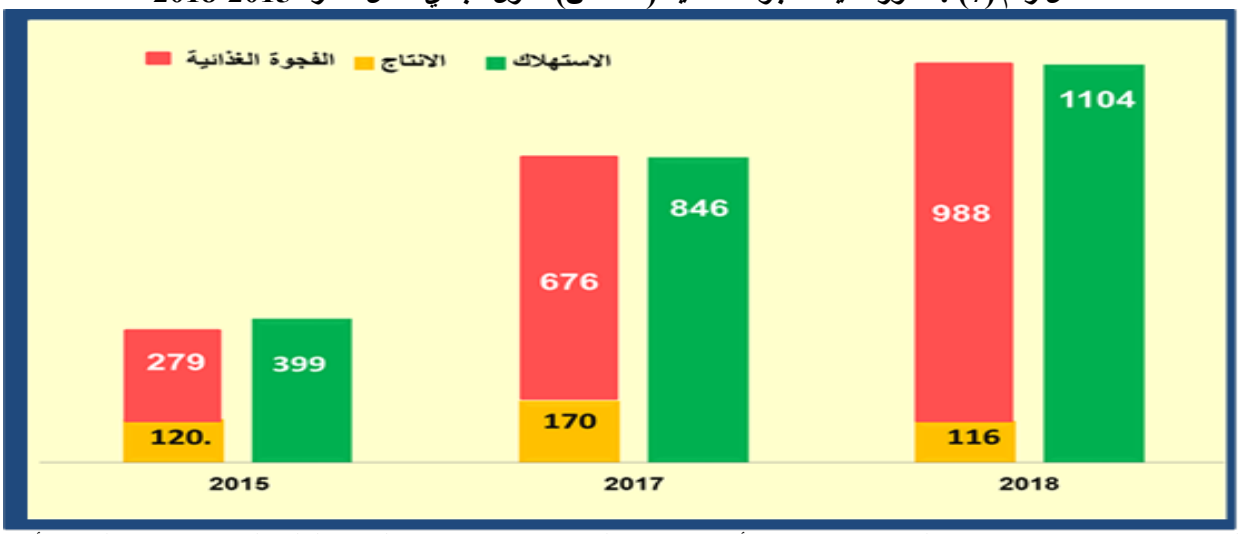

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

2-3-3 سبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من الفول البلدي

الزراعة التعاقدية

تطبيق مبدأ الزراعة التعاقدية والذى يساعد على زيادة مساحته، وتربية وإكثار ونشر استخدام الأصناف المتطورة عالية الإنتاج مبكرة النضج.

زيادة المساحات المنزرعة

التوسع في زراعته بمنطقة شرق الدلتا (الممتدة من بور سعيد حتى الإسماعيلية)، وزيادة مساحته بمنطقة غرب بنى سويف وغرب المنيا، ومنطقة يوسف الصديق بالفيوم ووادي الأسيوطي بأسيوط، ومن الحلول المقترحة أيضا للتغلب على المشاكل المحددة لزيادة المساحة والإنتاج، زراعة الفول محملا على محاصيل أخرى مثل القصب الغرس الخريفي في الوجه القبلي، والطماطم والبنجر في الوجه البحري.

تحديد سعر ضمان للفول البلدي

أهمية تحديد سعر ضمان للفول البلدي لحماية المزارع المصري من تذبذب الأسعار.

مقاومة الأمراض الفيروسية

أن المشاكل التي تواجه التوسع في زراعة الفول هي تعرض المحصول للأمراض الفيروسية والتي تنقل عن طريق حشرة المن، فضلًا عن انتشار الهالوك في الأراضي المنزرعة بالفول البلدي وعدم الالتزام بتطبيق حزم التوصيات الفنية الخاصة بالمحصول، مما يتطلب استمرار استنباط العديد من أصناف الفول البلدي عالية الإنتاج والمقاومة للأمراض والآفات المتحملة فضلًا عن استنباط أصناف ذات احتياجات مائية قليلة وتلائم الزراعة في الأراضي الجديدة.

حماية الإنتاج المحلي

منع استيراد المحصول في موسم الحصاد وذلك لحماية المنتج المحلى والمزارع المصري.

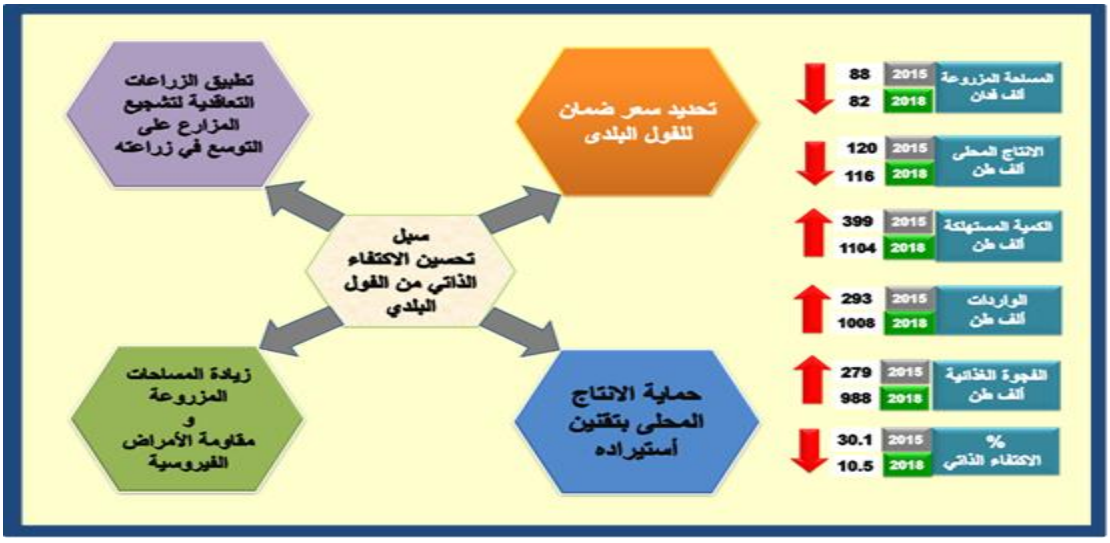

3-4 العدس

3-4-1 الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك العدس

يشير جدول رقم (4) إلى نسب الاكتفاء الذاتي، وكمية الفجوة الغذائية، والكميات المستوردة من العدس، خلال الفترة 2015-2018 حيث يتبين منه ما يلي:

بلغت نسب الاكتفاء الذاتي من العدس حوالي 0.3% عام 2015 وحوالى 0.7% عام 2018، مما ترتب عليه الاعتماد بشكل أساسي على الاستيراد لتغطية العجز في الإنتاج المحلى (الإنتاج المحلي يبلغ حوالي ألفين طن عام 2018 مقابل 272 ألف طن كمية مستهلكة خلال نفس العام) حيث يتم استيراد أكثر من 98% من الاستهلاك من الخارج،

ويُعزى تدنى إنتاج العدس لصغر حجم المساحات المنزرعة والتي بلغت حوالي ألف فدان عام 2015، وحوالى 2 ألف طن عام 2018، وفقًا لبيانات نشرة الإحصاءات الزراعية.

جدول رقم (4): تطور نسب الاكتفاء الذاتي من العدس خلال الفترة 2015-2018

البيان	الإنتاج المحلى (ألف طن)	الكميات المستهلكة (ألف طن)	الفجوة الغذائية (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتى	كمية الواردات (ألف طن)
2015	1	399	398	%0.3	293
2017	2	108	106	%1.9	111
2018	2	272	270	%0.7	288

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

3-4-2 تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من العدس

الزراعة التعاقدية

تطبيق مبدأ الزراعة التعاقدية مع مزارعي العدس، والذي يساعد على زيادة مساحته، وتشجيع المزارعين على زراعته، وتقوم الدولة بحل مشكلة تسويقه من خلال شراء المحصول والقيام بتسويقه كما يتم مع القمح.

زيادة المساحات المزروعة لتحسين نسب الاكتفاء الذاتي

زيادة المساحة المنزرعة من العدس بدون استقطاع مساحات من المحاصيل الشتوية الأخرى، وذلك من خلال التوسع في زراعته تحت أشجار الفاكهة (حديثة النمو) خاصة في الأراضي الجديدة بالنوبارية، وبالتالي فإن تطبيق تكنولوجيا زراعة العدس بين أشجار الفاكهة (حديثة النمو) ممكن وميسر ويمكن التوسع فيه.

زراعة العدس (أصناف مبكرة) قبل القطن في دورة القطن.

التوسع في زراعة العدس في شمال سيناء سواء تحت ظروف الأمطار أو الري (في سهل الطينة). وسهل الطينة منطقة واعدة بها مساحات كبيرة والري فيها بالراحة، ورغم وجود نسبة من الملوحة بالتربة والمياه بها إلا أنه أمكن ببعض المعاملات (هيوميك أسيد) حماية العدس ونجاح زراعته في هذه المنطقة.

إنتاج وتوزيع التقاوي

إنتاج وتوزيع تقاوى العدس بواسطة الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي، مع عقد شراكات مع شركات التقاوي الخاصة وتشجيعها وتحفيزها للمشاركة في إنتاج وتوزيع تقاوى العدس.

استبدال نظام الري الحالي

نظام الري بالغمر الحالي غير مناسب لمحصول العدس، ويسبب مشاكل فسيولوجية للنبات (اختناق النباتات) ومشاكل مرضية (أمراض أعفان الجذور)، وعليه لابد من استبدال نظام الري الحالي بنظم الري الحديثة مثل الري بالرش، الري بالنظام النقالي، مع التأكد من صلاحية الصرف الزراعي، وعدم الإسراف في استخدام المبيدات لمقاومة الحشائش

السياسات التسويقية والسعرية

ضبط وتقنين استيراد العدس (خاصة البذور الكاملة) من الخارج من حيث الكمية وتوقيت الاستيراد وغيرها من السياسات، ومنع تصدير العدس للخارج.

استيراد مبيد جيساجارد أو إيجاد بديل له

جيساجارد، مبيد حشائش آمن ومتخصص للعدس يقضى على الحشائش العريضة، أوقفت الشركة المستوردة استيراده منذ سنوات، ولا يوجد في الأسوق المصرية الآن مبيد متخصص للعدس يمكن استخدامه لمكافحة الحشائش، مما أدى إلى زيادة العمالة اليدوية لنقاوة الحشائش، ومع ارتفاع أجور العمال (خاصة في الأراضي الجديدة) زادت تكاليف إنتاج العدس، وبالتالي على وزارة الزراعة أن تقوم باستيراده وبيعه للمزارعين. كما يمكن إجراء دراسات بالمعامل المركزية لوزارة الزراعة المعنية بهذا المجال لإيجاد مبيد حشائش متخصص للعدس ليكون بديلاً لمبيد جيساجارد.

نشر التوصيات الفنية للمزارعين

هناك فجوة كبيرة بين القدرة الإنتاجية لأصناف العدس الجديدة مع تطبيق حزمة التوصيات الفنية وبين إنتاجية العدس بحقول المزارعين، ولتقليل هذه الفجوة ينبغي تعريف المزارعين بالأصناف المسجلة عالية الإنتاجية ونشر زراعتها، عن طريق التوسع في الحقول الإرشادية والبرامج الإرشادية المختلفة لنشر التوصيات الفنية بين المزارعين.

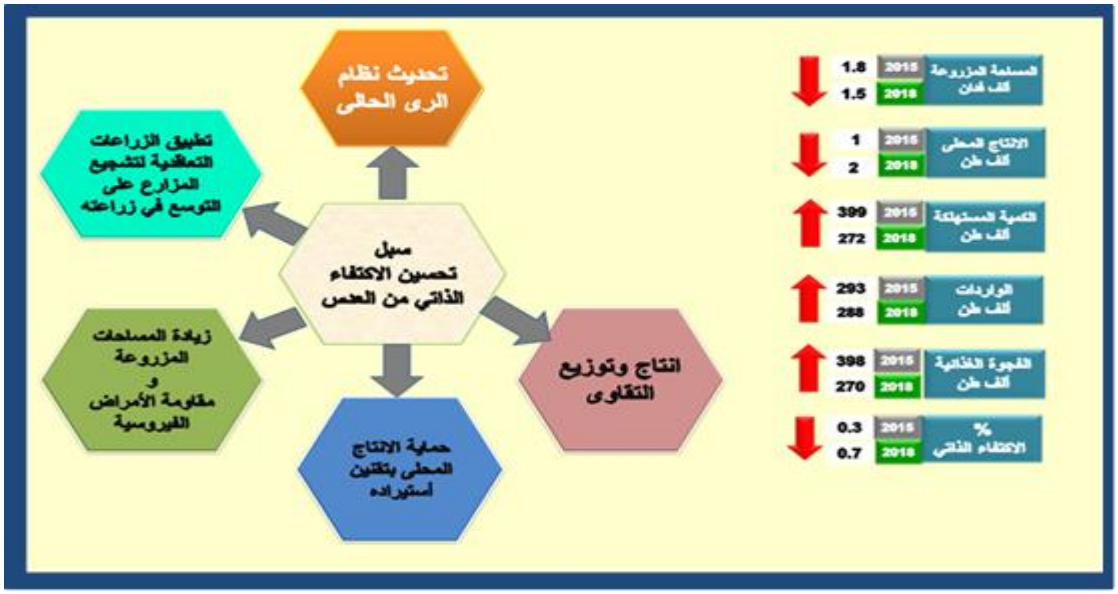

5-3 الزيوت النباتية

1-5-3 الوضع الراهن للإنتاج والاستهلاك المحلى من الزيوت النباتية

يساهم زيت فول الصويا بحوالي 70% كمتوسط من إجمالي إنتاج الزيوت النباتية في مصر خلال الفترة 2015-2018، ويساهم كل من زيت بذرة القطن، وزيت عباد الشمس، وزيت الذرة بالنسبة المتبقية، شكل رقم(8)

شكل رقم(8) : الإنتاج المحلى من الزيوت النباتية خلال الفترة 2015-2018

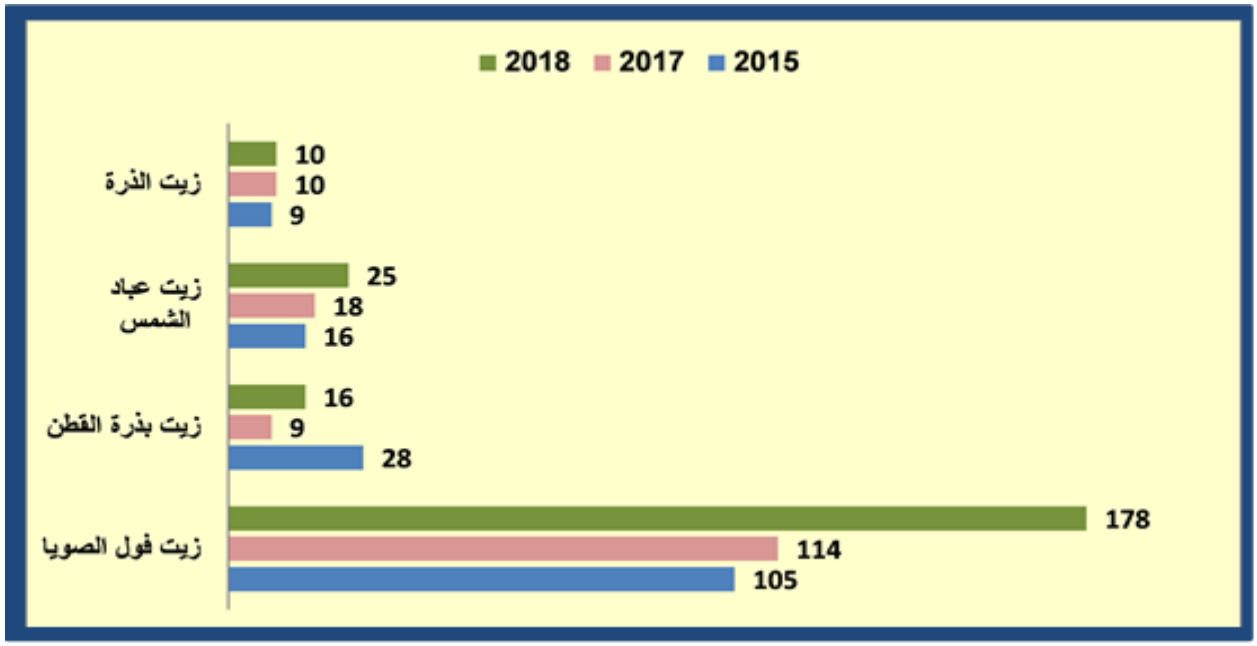

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

يشير جدول رقم (5) إلى كميات الإنتاج المحلى والكميات المستهلكة ونسب الاكتفاء الذاتي، والكميات المستوردة من الزيوت النباتية، خلال الفترة 2015-2018 حيث يتبين منه ما يلي:

بلغت نسب الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية حوالي 13.3% عام 2018، مما يشير إلى الاعتماد بشكل أساسي على الاستيراد لتغطية العجز في الإنتاج المحلى، حيث يتم استيراد أكثر من 85% من الاستهلاك من الخارج. ويُعزى تدنى إنتاج الزيوت النباتية لعدم وجود سياسات سعرية تشجع المزارعين على زراعة تلك المحاصيل، وعدم وجود تعاقدات مع المصانع للاستلام، فضلًا عن صغر حجم المساحات المنزرعة من المحاصيل الزيتية والتي بلغت حوالي 269 ألف فدان عام 2015، وحوالى 260 ألف طن عام 2018، وفقًا لبيانات نشرة الإحصاءات الزراعية.

جدول رقم (5) : تطور نسب الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية خلال الفترة 2015-2018

البيان	الإنتاج المحلى (ألف طن)	الكميات المستهلكة (ألف طن)	الفجوة الغذائية (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي	كمية الواردات (ألف طن)
2015	158	709	551	%22.2	616

البيان	الإنتاج المحلى (ألف طن)	الكميات المستهلكة (ألف طن)	الفجوة الغذائية (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي	كمية الواردات (ألف طن)
2017	151	1717	1566	%8.8	1607
2018	259	1947	1688	%13.3	1778

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

شكل رقم (9) : تطور الفجوة الغذائية (ألف طن) من الزيوت النباتية خلال الفترة 2015-2018

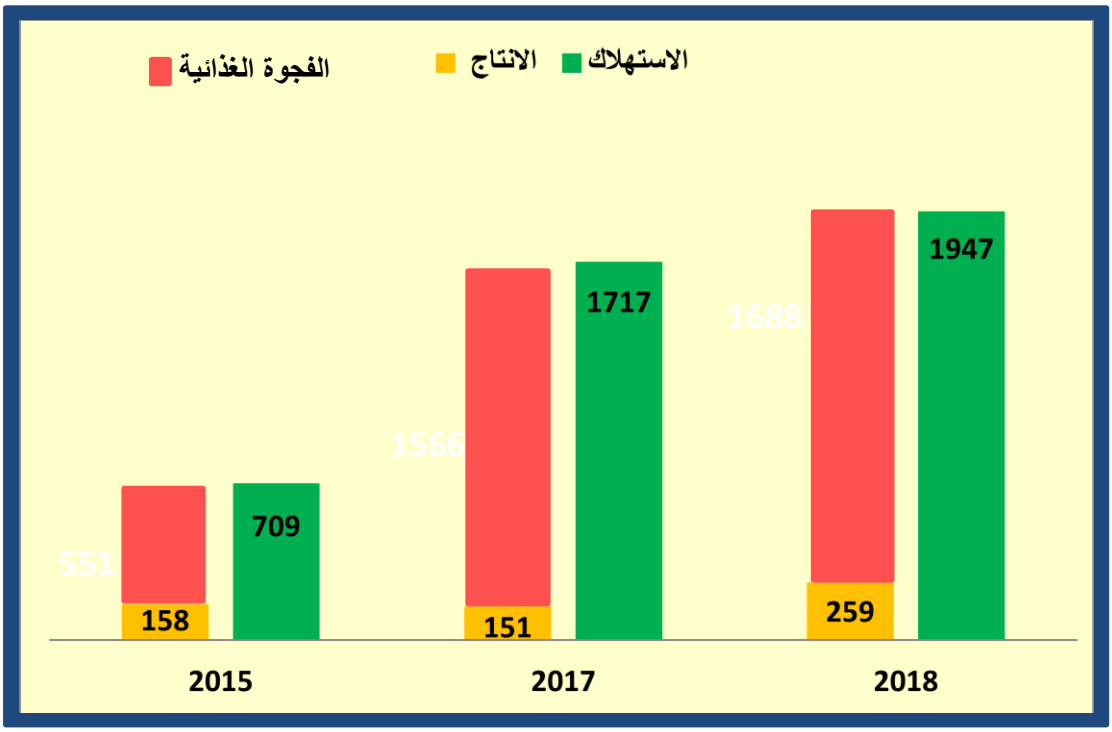

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

2-5-3 تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية

الزراعة التعاقدية

يمكن رفع نسب الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية عن طريق إيجاد سياسة سعرية واضحة لمحاصيل البذور الزيتية مثل عباد الشمس وفول الصويا من خلال أسلوب الزراعة التعاقدية.

التوسع في المساحات المحصولية

التوسع في زراعة المحاصيل الزيتية (فول الصويا – عباد الشمس – الفول السوداني ...) وكذلك بعض النباتات الزيتية التي يمكن زراعتها في المناطق الجديدة لتقليل الفجوة الغذائية من الزيوت، مثل نبات الكانولا، وهو من المحاصيل الزيتية الشتوية التي بدأت زراعتها في مصر عام 1995 ونجحت زراعته في الأراضي

الجديدة خاصة العالية الملوحة منها والجافة، ويعتبر من محاصيل الزيوت الرئيسية في أوروبا ويستخدم في التغذية وصناعة الخبز، وتتراوح نسبة الزيت فيه بين 45% و50%.

حوافز للمزارعين

علاج نظم تسويق المحاصيل الزيتية، والعمل علي زيادة العائد الاقتصادي منها، مع توفير الدعم الإرشادي وتوفير التقاوي والمبيدات التي تعالج الأمراض وتقضي علي الحشرات.

التوسع في زراعة القطن

زيادة المساحات المزروعة قطن عن طريق زيادة كلاً من المساحة والإنتاجية وبخاصة في الأراضي الجديدة، مما يساهم في زيادة إنتاج زيت بذرة القطن، وبالتالي المساهمة في زيادة إنتاج الزيوت النباتية.

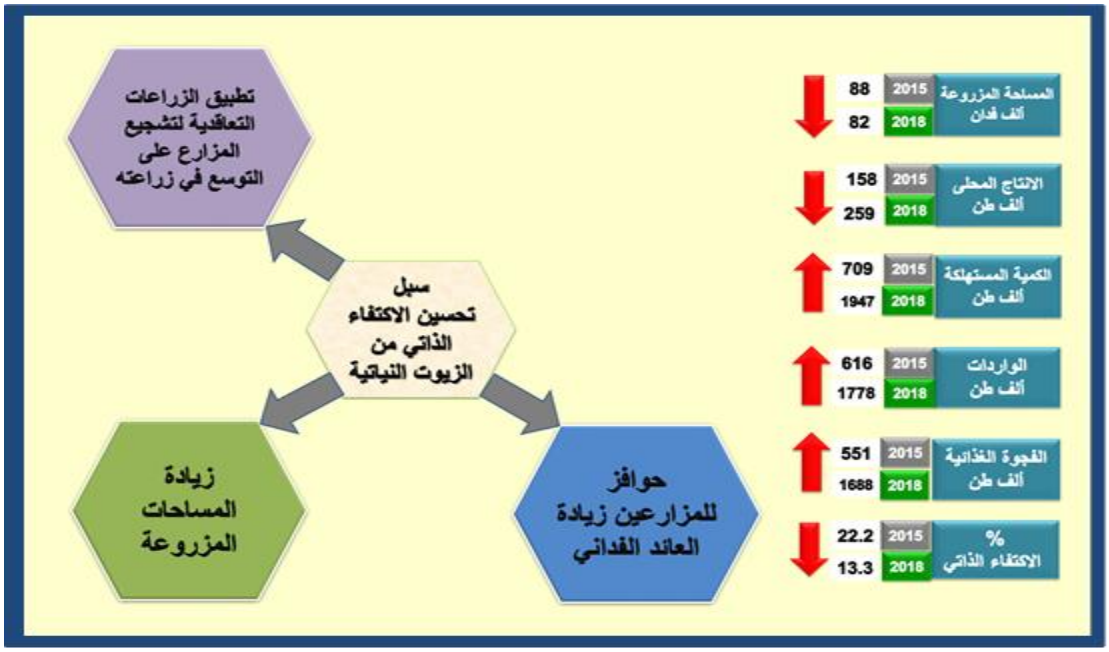

الخلاصة

مما لا شك فيه أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للغذاء، ومن ثم فإن الاهتمام بقضايا التنمية الزراعية من شأنه المساعدة في تحسين نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية الرئيسية. وعليه فإن هناك مجموعة من السياسات نقترحها لعلها تساعد في تحسين مستويات الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية

(1) القمح

- زيادة المساحات المنزرعة من القمح ومستويات الإنتاجية والإنتاج للارتفاع بالقدرات الذاتية على تحقيق الأمن الغذائي منه في ضوء الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة وفى ضوء الزيادات السكانية المتواصلة. (يذكر أن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة تستهدف الوصول إلى حوالى 4.2 مليون فدان عام 2030 والإنتاجية إلى 3.6 طن للفدان، لتحقيق إنتاج محلى يقدر بحوالي 15.1 مليون طن، مما يحقق اكتفاء ذاتي يبلغ نحو 80.8% في نهاية العام المذكور).
- التوسع في إدخال زراعة القمح في الأراضي الجديدة .
- استنباط أصناف اعلى في الإنتاجية واكثر تحملا لظروف الجفاف والحرارة العالية ومقاومة الأمراض خاصة أمراض الصدأ.
- إكثار وتوفير التقاوي المعتمدة.

(2) الذرة الشامية

- زيادة مستويات المساحات المنزرعة والإنتاجية والإنتاج من الذرة البيضاء للمساهمة في توفير دقيق الخبز، ومن الذرة الصفراء لتلبية احتياجات الإنتاج الدجني (الأعلاف) مما يقلل من نسبة الاعتماد على الاستيراد لتلك الأعلاف.
- الاستمرار في برامج التربية لإنتاج الهجن عالية الإنتاجية والأكثر تحملا للظروف البيئية غير المناسبة.
- التوسع في زراعة الأصناف المحسنة عالية الإنتاجية وتوفير التقاوي اللازمة لذلك.
- تخصيص مساحات مناسبة من الأراضي المستصلحة الجديدة للتوسع في زراعة هذا المحصول.
- تطوير أساليب الزراعة ونظم الري الخاصة بالمحصول.

(3) المحاصيل والبذور الزيتية

- مضاعفة المساحة من حاصلات البذور الزيتية مع العمل على تحسين الإنتاجية، وذلك للمساهمة في زيادة الإنتاج المحلى من الزيوت النباتية لتحسين النسبة المنخفضة للاكتفاء الذاتي منها.
- إدخال محاصيل زيتية جديدة، - مثل الكانولا- والتوسع في زراعتها في الأراضي الجديدة للمساهمة في زيادة الإنتاج المحلى من الزيوت النباتية، والحد من أعباء الاستيراد .
- تحسين مستويات الإنتاجية من خلال تطوير ونشر زراعة أصناف جديدة عالية الإنتاجية والجودة ، والمقاومة للأمراض والآفات.
- التوسع في زراعة الأصناف التي تتحمل الملوحة والجفاف والظروف البيئية في الأراضي الجديدة .

- تطبيق معاملات زراعية متطورة وأساليب ري أكثر كفاءة تساهم في رفع معدلات الإنتاجية لكل من وحدة الأرض والمياه.
- تساعد الزيادة في المساحات المزروعة قطن في زيادة إنتاج زيت بذرة القطن، وبالتالي المساهمة في زيادة إنتاج الزيوت النباتية.
- التوسع في استخدام تطبيقات التكنولوجيا الحيوية لتقصير الفترة اللازمة لإنتاج وإكثار التقاوي.

(4) البقوليات

- تربية وإكثار ونشر استخدام الأصناف المتطورة عالية الإنتاج ، مبكرة النضج ، المقاومة للأمراض والآفات.
- التركيز على تطوير نظم الري للمحاصيل البقولية.
- التحسين الوراثي وبخاصة لحاصلات الفول والعدس ذات الإمكانيات الكبيرة في هذا المجال ، بهدف رفع مستوى الإنتاجية ومستوى الجودة للمنتجات.

وبصفة عامة لابد من:

- حماية الأراضي الزراعية الحالية من التجريف أو البناء غير المرخص عليها.
- استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية في الزراعة، ومقاومة آفات الحقول بأسلوب علمي بحيث يضمن نتائج إيجابية وبالتالي تتم حماية المحاصيل من التلف والإهدار.
- الاهتمام بمصادر الري وتطهير الترع والمجاري المائية لضمان الحصول على الحصص المناسبة من المياه اللازمة لعمليات الري.
- الاهتمام بتقليل الفاقد من عمليات ما قبل وبعد الحصاد في منتجاتنا الزراعية التي تصل نسبتها إلى ما يقرب من 20% من إجمالي الإنتاج الزراعي.
- تطوير الأنماط الاستهلاكية لتحسين مستويات التغذية وزيادة نصيب الفرد من سلع الغذاء ذات القيمة الغذائية العالية، حيث يلاحظ أن 83.5% من قيمة استهلاك الفرد المصري من الغذاء يعتمد على منتجات نباتية المصدر.

المراجع

1. معهد التخطيط القومي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر2017.
2. معهد التخطيط القومي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2018.
3. معهد التخطيط القومي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2019، تحت النشر
4. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2015/2014- 2018/2017.
5. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، 2018/2017.
6. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.
7. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015/2014- 2018/2017.
8. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030.

pounds / acre in 2018, compared to the acre yield of alfalfa, which amounted to about 5,713 pounds / acre, and sugar beet, which amounted to 5,414 pounds /acre.

Self-sufficiency ratios for food-gap crops can be improved by using contractual farming generally to help and protect farmers from the risks of volatility in agricultural market conditions and ensure that they receive a fair return for their agriculture. Contracts are signed between the farmer and the point of purchase, setting the price and quantity to be sold, and the application of the contractual farming system achieves the sustainable agricultural development provided for in the vision of Egypt. 2030.

The vertical expansion to increase crop productivity, by developing new, more weather-resistant and higher-yielding, low-water-demand varieties, with changes in farming methods for better productivity methods, and more modern irrigation systems.

Commitment to apply the technical recommendations packages for each crop, especially municipal beans and lentils.

Abstract

Quantities of food gaps for goods suffering from the inability of local production to meet their consumption needs for each commodity, the reasons for these gaps, and suggestions for improvement have been identified through studying the food conditions in Egypt and the self-sufficiency ratios of the main food commodities have identified.

Egypt was able to achieve self-sufficiency in food commodities. In 2018, it reached about 117% for fruits, 107% for vegetables, 100% for eggs, 97% for white meat, 96% in rice, 87.4% in Mali milk, 84.5% in fish, 71% in sugar, and about 50.3% in red meat.

There are some commodities that the state is striving to improve on their self-sufficiency ratios, which are all of wheat whose self-sufficiency rate reached about 42.3%, maize about 50.3%, municipal beans about 10.5%, lentils about 0.7%, and vegetable oils about 13.3% during the same year.

Most of the plant-based food commodities that suffer from low self-sufficiency rates constitute the main source of food that the individual consumes in Egypt, where his average share of them is about 499.4 kg / year, equivalent to 83.5% of the average food he consumes in the year estimated at 598.2 kg / year While the average per capita consumption of animal products was about 86.9 kg / year, and about 11.9 kg / year of fish products.

The low self-sufficiency rates of these commodities are due to many reasons, including the lack of clarity in the price and marketing policy of crops, which has contributed to the lack of visibility of farmers and their lack of encouragement to increase the cultivated areas. This has resulted in a decrease in domestic production of these goods against an increase in the quantities consumed, which has contributed to a worsening of the food gap for these commodities.

There is also a problem facing wheat cultivation in particular, which causes its area to decline, and that is the competition between it and alfalfa and beets. As for alfalfa, farmers need it to feed livestock, and its high prices tempt many people to grow it to sell to livestock owners, and for beet cultivation supports sugar companies. It is noteworthy that the acre yield of wheat amounted to about 2,142

Policy Paper Series
in
Planning and Sustainable Development

The Institute of National Planning adopts, as a national house of expertise, and as a think-tank for all state agencies and institutions in general and the Ministry of Planning and Economic Development in particular, issuing this series of policy papers in the fields of planning and sustainable development, as a scientific and practical initiative that aims to study the immediate and urgent issues that arise on the scene in various aspects, and assessing its effects and repercussions on the Egyptian economy, by analyzing the different dimensions of the issue under study, and proposing alternatives to different policies by INP experts and specialists in order to support policy and decision-makers.

The rapid and successive developments that the world is witnessing in the various developmental fields, political, economic, social, technological, environmental, cultural, and others, have led to more entanglement and complexity in the development process and the achievement of its goals, therefore, it requires continuous monitoring of all developments taking place, and to study the latest developments or variables at all global, regional and local levels, which necessitates a reconsideration of the various sustainable development issues and their priorities, and the need may arise to reformulate development strategies and policies in proportion to what is constantly imposed by the new, constantly changing reality. This could be provided by the current series of policy papers.

In this respect, I extend my sincere thanks and appreciation to H.E Prof. Dr. Hala El Said, Minister of Planning and Economic Development, Chairman of the Institute's Board of Directors and all members of the Board of Directors, for their continuous support to all the activities and products of the scientific institute. I also extend my sincere thanks and appreciation to all members of the scientific board for preparing the papers of this series, which are subject to review and audit by the institute's specialized scientific centers, with all hope for a bright tomorrow that carries all the best for our country.

Prof. Alaa Zahran
President of the Institute of National Planning

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Policy Paper Series

in

Planning and Sustainable Development

4

"Food and Ways to Improve Self-Sufficiency Ratios of Strategic Crops"

Prof. Dr. Sahar Elbahae

Agricultural Economist

INP Issue no. (4), Sept.,2020